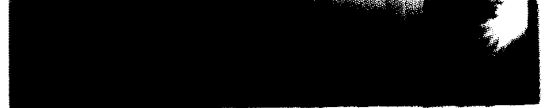


رقم التسلسل: ٦٧٧٧٧	التاريخ الميلادي: ٢٠٠٥/٥/٢٩	التاريخ الهجري: صفر ١٤٢٦	اليوم: الأربعاء
المصدر: البيان ٣	نوع المصدر: صحيفة	مكان الصدور: الإمارات	وتيرة الصدور: يومية
رقم العدد: ٢٩	رقم الصفحة: ٣	عدد الصفحات: ٢	رقم العامود: ٧
المحتويات: نص+ (١) صورة	الحجم:	نوع المادة: (٦)	
الكاتب: بشاره عبدالله			الجهة:

خاص القبس: #٨٨ ص ٥ خليجية



صدام .. في شيراتون الكويت

بقلم: عبدالله بشاره

ونذكر المحاضر د. وليد خدوري، المتخصص بشئون النفط، وأحد العارفين بتفاصيل المنطقة، حيث عمل في الكويت مدة طويلة، وهو عراقي يصدر مجلة متخصصة بالشأن النفطي، بان على الكويت ان تراعي، عند البدء في استغلال حقوق نفط الشمال، العلاقة المتشابكة بين هذه الحقول والحقول العراقية داخل حدود العراق، والتي تشكل جزءاً لا يتجزأ عن الحقل الكويتي جنوباً.

واقترح الخبير النفطي بان يكون الحفر ضمن اطار تفاهم لكي لا يتسبب الحفر في خلق بؤر توتر سياسي.

ورغم النبرة التشاؤمية حول امكانية اسقاط النظام العراقي الحالي، واستمراره بالنهج التسلطي على الشعب العراقي المذب، فقد توفرت قناعات جماعية بأن مستقبل العراق واستقراره وتقدم ازدهاره مرتبط بالديمقراطية والتعددية والفيدرالية، وانه لا يمكن ان يتعافى العراق بالنهج الذي سلكه منذ الاستقلال، وهو النهج المتطرف الذي تجاهل حقوق الآخرين وتجاوز الحقائق الديمغرافية والجغرافية للعراق، وادى الى ان يعيش العراق في حالة متوترة دائمة سياسياً واجتماعياً وفكرياً.

وقد اشار الى هذه الحقائق الدكتور فالح عبدالجبار الذي وصف النظام العراقي الحالي بأنه نظام شمولي استبدادي من ناحية الحزب والاسرة، وان الطبقات المالكة، اعيد تشكيلها طائفياً.

وربما المداخلة الوحيدة التي تحدثت مع المستقبل بشكل تفاعلي، يعيد مجد المنطقة القديم كأرض حضارات، ومعبّر تجارة، ومنبع فكر، هي مداخلة الشيخ ناصر ابن الشيخ صباح الاحمد الجابر، الذي تكلم عن الوحدة الجغرافية - الاقتصادية للمنطقة منذ عصر ما قبل الاسلام، وتطلع الى واقع مستقبلي ترتبط فيه اجزاء المنطقة بشبكة منافع تجارية مثل سكة حديد، وحركة موانئ ومناطق تجارية حرة.

وقد استمعت الى مداخلة الشيخ ناصر، وقدرت روحه التفاعلية، ووصفت الافكار التي جاءت بانها (احلام امير)، ولم يبد الشيخ ناصر سعادة بهذا الوصف.

وقد قدمت مداخلة قصيرة في آخر جلسة اشترت فيها الى انني دونت خمس عشرة ملاحظة حزينة كلها تصب في خانة النظام العراقي، مستخلصة من الافكار والمداوات التي قدمت، وهي ملاحظات تعكس البيئة القلقة التي تخيم على المنطقة. وهذه المداخلات الحزينة هي - كما دونتها - كما يلي:

١ - تطور مواقف مجلس الامن الدولي من الصلابة الى اللين، ومن الترهيب كما جاء في القرار 687 الى الترغيب كما يعكسه القرار رقم 1284، ومن المواجهة الى الحوار.

مثل عدد كبير من المدعوين، قضيت ثلاثة أيام في ندوة (العلاقات الكويتية - العراقية) التي نظمتها لجنة الشؤون الخارجية في مجلس الامة الكويتي، والتي وصفها محمد الصقر رئيس لجنة الشؤون الخارجية، بأنها مناسبة لتبادل الرأي والمشورة فقط، وليس من اجل صياغة مشروع مصالحة كويتية - عراقية مع صدام حسين.

وهو طرح مقصود به تهدئة الرأي العام الكويتي الذي كان متخوفاً من شرب اصوات تدعو الى اعادة النظر في سياسة القطيعة التي تبناها الشعب الكويتي منذ الغزو، والمعبرة عن طاقات من الغضب والسخط، خاصة وان الشعب الكويتي يتابع بقلق، الاصوات الخليجية التي تدعو الى اعادة الاعتبار للرئيس صدام حسين ونظامه الفاشيستي.

وقد تزايد القلق مع المداخلة الصريحة التي قدمها الشيخ حمد بن جاسم بن جبر آل ثاني، وزير خارجية قطر، في يوم الافتتاح، وجوهرها هي الدعوة الى بلورة مبادرة خليجية تزيل الجمود، وترفع العقوبات، وتعيد العافية السياسية والحياتية للعراق، وتمكين العراق من القيام بدوره في نظام الامن الخليجي.

وقد اشترت في مقال الاسبوع الماضي الى كلمة الشيخ حمد بن جاسم التي حركت المياه الراكدة، وردة فعل الرأي العام الكويتي لاطروحة الوزير القطري. وقد استمعت الى مداخلات كثيرة، لا سيما من العناصر المختلفة من شريحة المعارضة العراقية، التي توقعات الكثير من الندوة، ومن الكويت بالذات، ويمكن انها خرجت من الندوة بالمزيد من الحيرة والارتباك.

وقد اتضح من الاطروحات المتباينة، الشيء الكثير من التطورات الاقليمية، والدولية تشجع دعاء التصالح وتؤيد التعايش مع صدام حسين، وتجلب لهم والغم للمعارضة ولخصوم صدام.

ومع ارتفاع حرارة النقاش، يتدخل منظمو الندوة، شارحين بان الغرض ليس اصدار توصيات ولا تدوين مرثيات، وانما هو الخروج من التجحر الذي يمنع حتى التفكير في شأن المستقبل مع العراق، وان المقصود هو مواجهة المنوعات (التاب) والمساعدة في الخروج من الشلل.

ومثل هذا التذكير يتكرر في كل تعليق محمد الصقر، ومن مساعديه، لكن الواقع ان المتابع للندوة والدارس للاوراق التي قدمت، يخرج بانطباعات كثيرة، معظمها تصب في صالح النظام العراقي الحالي، والقليل منها مؤجل للنظام العراقي المستقبلي.

وقد لفت نظري ما ذكره احد الباحثين البريطانيين، بان نقطة التوتر القادمة مع النظام العراقي الديموقراطي المستنير ستكون في خور عبدالله، التي تتقاسم مياهه (البلدان)، لكن العميق من المياه يجري في الجانب الكويتي، واقترح الباحث بان يتم التوصل الى اتفاق بين البلدين، عبر صيغة واضحة ومتكاملة لتنظيم مرور الملاحه في تلك المنطقة الضيقة.

- 2 - استمرار التباعد بين عناصر المعارضة العراقية وعدم التوصل الى صيغة استراتيجية موحدة.
- 3 - انحسار الاهتمام الدولي في الالتزام بنظام العقوبات، وتزايد الدعوة لرفعها، واعادة الاعتبار الى نظام بغداد.
- 4 - اتساع الثغرات في النواخذ الاقليمية السياسية والتجارية والاقتصادية التي يتسلل منها العراق نحو دول مجلس التعاون.
- 5 - ارتفاع شهية الدول العربية ودول العالم نحو المنافع التجارية مع العراق.
- 6 - تصدع وحدة منظومة الدول الدائمة في مجلس الامن كما ظهر من خلال التصويت على القرار 1284 - وكما نجده كل يوم في معارضة موسكو وباريس لسياسة واشنطن، حول العقوبات وحول حظر الطيران.
- 7 - تصاعد النقد واللوم للمواقف الكويتية تحت ذريعة استمرار ممارسة الجمود والتحجر، وقد كان الشيخ حمد بن جاسم واضحا في ذلك وكذلك د. علي الكواري وبعض الآخرين.
- 8 - استبعاد الردع الدولي (تدخل الولايات المتحدة لفرض القرارات) من اجل تأمين تنفيذ العراق لقرارات مجلس الأمن، وتجميد اللجوء الى القوة.
- 9 - اتساع بوابة التهريب وتصاعد مشاركة دول الجوار في هذه العملية غير القانونية، والتي يستفيد منها النظام بتحصيل الاموال بعيدا عن سلطة مجلس الامن.
- 10 - دخول مسيرة السلام في الشرق الاوسط، خاصة على المسار السوري، في طريق مسدود، وازدياد التشاؤم والاحباط، وبما يساعد النظام العراقي في مساعيه نحو تطور علاقاته مع سوريا والهيئات الفلسطينية، وبروزه كمنصير للقوى المقاومة للسياسة الاسرائيلية.
- 11 - استمرار الوضع الراهن كما هو عليه الحال في المنطقة او في العراق واستفادة النظام من عامل الزمن ومن حالة الركود الطاغية.
- 12 - وبسبب عدم وجود الآلة المنفذة للقرارات، وابتعاد احتمالات اللجوء الى القوة، ستبقى العقوبات على العراق طالما استمر النظام، هو وضع يسعى صدام حسين للاستفادة منه باخليا وعربيا ودوليا.
- 13 - لن يكشف العراق عن ترسانته من اسلحة الدمار الشامل، مهما كانت الضغوط عليه، وسيسعى للحصول على المزيد منها، في غياب آلة التخويف، وغياب لجنة المفتشين الدوليين.
- 14 - تزايد التهديدات العراقية ضد الكويت والتوعد بممارسة الثأر، وقد اكدت اقوال الصحف العراقية حول الندوة صحة هذه التوقعات.
- 15 - ولهذه المسببات، ولهذا الواقع المر، فلا بديل للكويت لتأمين سلامتها واستقلالها وحرية شعبها ووحدة ترابها، من تأكيد الالتزام بالاتفاقيات الامنية والاستراتيجية التي تربطها مع بعض الدول، لا سيما الولايات المتحدة وبريطانيا. وتبقى ملاحظة خبيرة، وهي أهمية تجهيز الكويت للتعامل الايجابي والفوري مع النظام العراقي المستنير، وتفعيل الخبرة الاقتصادية الكويتية للتعامل مع العراق في جميع المجالات والوصول الى تفاهم اخوي مبني على المصالح المشتركة حول التعاون الاستراتيجي بما يوفر الاطمئنان لجميع دول المنطقة. ومن المهم ان تبرز الكويت تبنيها للأخلاق والقيم الانسانية في العراق والى حق الشعب العراقي في العيش بحرية وبكرامة ليبنى وطنه بدون اساليب الابادة.